تامة غير محتاجة الى صفة وذلك واقع في ثلاثة
مواضع في كل منها خلاف يذكر احدها الواقعة
في باب نعم وبئس اذا وقع بعدها اسم او فعل فالاول
نحو قوله تعالى فنعما هي والثاني لقوله نعم ما صنعت فما
في المثالين نكرة تامة منصوبة المحل على التمييز للضمير
المستتر في نعم المرفوع على الفاعلية والمخصوص بالمدح
في المثال الاول محذوف اي نعم شيئا هي وفي المثال
الثاني محذوف والفعل والفاعل صفته اي نعم شيئا
شيء صنعته واختلف في الاول على ثلاثة اقوال وفي
الثاني عشرة اقوال تركتها خوف الاطالة والموضع
الثاني من المواضع الثلاثة قولهم اذا الرد والمبالغة
في الاكثار من فعل الى ما ان افعل فخبر ان محذوف
ومن متعلقة به وما نكرة تامة بمعنى امر وان وصلتها
في موضع جر بدل من ما اي اني مخلوق من امر
ذلك الامر هو فعلي كذى وكذى وزعم السيرافي

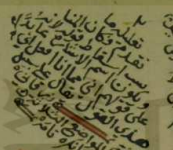

وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه
انها معرفة تامة بمعنى الامر وان وصلتها مبتدأ
والظرف خبره والجملة خبر ان اي اني من الامر فعلي
كذى والاول اظهر وذلك لانه على سبيل المبالغة
مثل خلق الانسان من عجل جعل الانسان عين العجلة
لفرط تعجله كأنه مخلوق منها ويوديه ان يوده
فلا تستعجلون وقيل العجل الطين بلغة حمير ورد
المصنف في شرح الكافية بان ذلك لم يثبت عند
علماء اللغة والموضع الثالث وهو آخرها النكرة
نحو ما احسن زيدا فما نكرة تامة مبتدأ وما بعدها
ما خبرها اي شيء حسن زيدا وهذا رأي
سيبويه وجوز الاخفش ان تكون معرفة
موصولة وان تكون نكرة ناقصة وما بعدها صلة او
صفة والخبر محذوف وجوبا مقدرا تعظيما ونحوه
وذهب الفراء وابن درستويه الى انها استفهامية